



ملكرة حزب العهد الديمقراطي

حول النموذج الليبي

لقد شكل خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2 بمثابة منعطف تاريخي في وطننا، وحافزا للتفكير العميق والتحليل الدقيق في نموذجنا التنموي الحالي.

حيث أن جلالتة دعا الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية لإعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا بغية مواكبة التطورات التي يعرفها المغرب من جهة، وكذلك لان النموذج التنموي الحالي لم يعد قادرا على مواكبة تطلعات المغاربة، كما أكد جلالتة في خطابه يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 3 بضرورة الإسراع في تقديم الاقتراحات والأفكار لإغناء وتطوير نموذجنا التنموي حتى يستجيب لمتطلبات المواطنين و المواطنين ، ويواكب التحولات التي يعيشها المغرب وما يعرفه محيطه الإقليمي والعربي والدولي تحديات وإكراهات .

وحزب العهد الديمقراطي من خلال مرجعيته التقدمية وبناء على أسسه القائمة على التخليق والديمقراطية ، وانطلاقا من أدواره الدستورية، واستنادا على رصيده السياسي وتواصله المستمر مع المواطنين والمواطنات ، ودرأيته باحتياجاتهم والمعوقات التي يعانون منها وإمامه بمطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، يقدم هذه المذكرة التي يتضمن رؤية وتصور الحزب للنموذج التنموي الجديد واقتراحاتها لتطويره ،

وجعله قادرا على الإجابة بكل وضوح على التساؤلات الكبرى والإشكاليات العميقة، والاختلافات التي يعاني منها المغرب، والتي جعلت النموذج التنموي الحالي لا يستجيب لتطلعات المغاربة ولا يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية، ولا يضمن الحماية الاجتماعية للطبقات المهمشة ولا يحقق توزيعا عادلا للثروة ولا يجيب عن تطلعات الشباب واحتياجاتهم ولا ينسجم مع أفكارهم وإبداعاتهم.

وهكذا فإن حزب العهد الديمقراطي سيقدم هذه المذكرة وفق منهجية تعتمد على تشخيص حقيقي يوضح الإيجابيات المحدودة للنموذج التنموي الحالي والسلبيات العميقة التي خلفها على المغرب - **أولا** -

ثم سنعمل على تحديد الأسس والركائز التي يعتبر حزب العهد الديمقراطي ضرورة اعتمادها في النموذج التنموي الجديد - **ثانيا** - كما أن حزب العهد الديمقراطي الذي تأسس على أساس أن تكليف ودمقرطة الحياة العامة هي السبيل الأنجع لتحقيق التنمية ، فإنه يجعل من الديمقراطية والقيم المنهج السليم لنجاح النموذج التنموي الجديد - **ثالثا** -

### أولا: تشخيص واقعي يتسم بالعدالة وغياب الحكامة

إننا اليوم نقر جميعا باستنفاد النموذج التنموي الحالي لأدواره وإثباته لمحدوديته وقصوره عن الاستجابة لتطلعات المغاربة .

وأنه نموذج كرس للأعدالة الاجتماعية وخلق فوارق مجتمعية، وجعل المغرب في المراتب الدنيا على مستوى مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الرشوة، وضعف الإنتاجية، ناهيك عن منظومة

التعليم التي تعاني وعجزت عن الحفاظ عن إشعاع المدرسة العمومية، مما جعل المغرب في المراتب الدنيا في ترتيب التعليم في العالم، واقع استفحلت فيه البطالة في صفوف الشباب، وحصلت قطيعة بين مختلف التكوين وسوق الشغل، نموذج كرس للاحتقان المجتمعي بسبب غياب عدالة مجالية بين مختلف مناطق المغرب مما دفع إلى احتجاجات ذات مطالب اجتماعية في الريف والشرق وغيرهم، إننا اليوم نثمن مبادرة صاحب الجلالة بإعادة النظر في نموذجنا التنموي الحالي أسس عجزه وبرهن انه لم يستطيع خلق تنمية حقيقية موسومة بالعدالة والكرامة والمواطنة، لكننا ونحن نشخص بعمق هذا النموذج لا بد لنا في إطار الموضوعية في التحليل أن نناقش كذلك بعض الايجابيات المحدودة لهذا النموذج التنموي الحالي.

فهذا الأخير كان له الفضل في استمرار مسلسل الانتقال الديمقراطي خاصة مع اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين، حيث غير المفهوم الجديد للسلطة، وأحدث هيئة الإنصاف والمصالحة التي عقدت صلح بين تاريخ المغرب وحاضره، وحقق المغرب في عهده مكتسبات ديمقراطية مهمة انطلاقا من مدونة الأسرة والمبادرة الوطنية للتنمية

البشرية ليتوج هذا المسار بدستور 2011 الذي كرس الحقوق والحريات وجعل النموذج المغربي نموذج منفرد ومبدع .

إن حزب العهد الديمقراطي يعتبر أن النموذج التنموي الحالي وإن كان عهده عرف بعض التحولات الاجتماعية والحقوقية فإنه ظل عاجزا عن تحقيق تنمية اقتصادية ولا الاستجابة لتطلعات واحتياجات المواطنين و المواطنين، لذلك تعتبر في حزبنا ضرورة اعتماد النموذج التنموي الجدي على أسس وركائز تجعله نموذجا تنمويا منصفيا وعادلا ومحققا وحافزا للتنمية المجتمعية .

## ثانيا: الأسس والركائز التي يجب اعتمادها في النموذج التنموي الجديد

إن حزب العهد الديمقراطي يعتبر أن هناك خمس أسس وركائز يجب أن يعتمد عليها النموذج التنموي الجديد حتى يكون محققا للتنمية مكرسا للعدالة والإنصاف مستجيبا لتطلعات الشعب المغربي .

### 1- الديمقراطية وتحسين الحکامة

إن الديمقراطية هي المدخل الحقيقي لأي تنمية مجتمعية، وتحسين المكتسبات الديمقراطية التي ناضل من أجلها الشعب المغربي وكرس في دستور 2011 هي خيار استراتيجي، كما أنه من اللازم تقوية الوسائط المجتمعية وخاصة الأحزاب السياسية على اعتبار أنها آلية من آليات

تكريس الديمقراطية ومن هنا فإن حزب العهد الديمقراطي يدعو إلى اعتماد حكمة جيدة قائمة على تطبيق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان الشفافية والإنصاف وتحسين الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين وفتح المجال للمعلومة مع تقوية قرارات المجتمع المدني، وإعادة الثقة للمواطن والمواطنة من خلال شفافية التدبير وصدقية الفعل وديمقراطية القرار وحكمة التسير.

## 2- التنمية البشرية جعل الإنسان محور التنمية

إن حزب العهد الديمقراطي يعتبر أن لا تنمية حقيقية ولا نمو يمكن أن يتم إلا إذا اعتبرنا أن المدخل لكل هذا هو الإنسان من خلال التربية والتعليم والوعي والإدراك، والقضاء على الجهل والأمية، وتكريس منظومة جديدة للقيم تغرس قيم المواطنة وقيم المعرفة الكونية والتشبث بالقيم الوطنية، إن صناعة الإنسان والاستمرار فيه أول الطريق وأهم السبل لخلق تنمية مجتمعية، إننا ندعو أن يعتبر النموذج التنموي الجديد، الإنسان هو المحور الذي يجب أن تشغل عليه السياسات العمومية ولأجله لأن به تحقق التنمية وتكرس لدولة القيم وتضمن مستقبل زاهر للوطن، وهنا نؤكد على ضرورة العناية بالشباب المغربي والاستماع لانشغالاته والعناية باحتياجاته والاستلهام من إبداعاته لجعله أفكارا لبناء مغرب الغد

فالشباب هم حاضر المغرب ومستقبله، الشباب هو القوة التي يحتاجها الوطن لينمو ويرقى.  
إن حزب العهد الديمقراطي يراهن على صناعة الإنسان من أجل نمو الوطن.

### 3- تقوية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والهشاشة

إن حزب العهد الديمقراطي يعتبر أن الطبقة الوسطى هي صام الأمان والضامن للتوازن المجتمعي لذلك يعتبر أنه من الضروري الاهتمام بتقوية هذه الطبقة في النموذج التنموي الجديد واعتبارها أولوية وطنية وفي ذات الوقت وضع إستراتيجية واضحة لمحاربة الفقر والهشاشة من خلال تقييم موضوعي للتدخلات التي تقوم بها الدولة لمحاربة الفقر ومدى نجاعتها وهنا نعطي مثال بضرورة إعادة النظر في نظام المساعدة الطبية - رميد - وغيرها من البرامج التي تستنزف ميزانية الدولة لكنها للأسف لا تصل للمعنيين بالأمر.

### 4- الحماية الاجتماعية: التشغيل-التدريب-الصحة-المساواة-

السكن  
إن النموذج التنموي الجديد يجب أن يقوم على حماية اجتماعية مؤسساتية يستفيد منها كل المواطنين حماية تعتمد على المساواة الفعلية بين جميع المغاربة ذكورا أو إناثا بعيدا عن المحسوبة والريع والفساد، منظومة حائية تجعل من التدريب أساس لبناء الإنسان ، مدرسة الإنصاف والجودة وتكافئ الفرص، مدرسة منهجية مع سوق الشغل مع إلزامية التمدرس

ومجانيته وهنا لا بد من تنزيل سليم للقانون الإطار للتربية والتكوين والعناية بالمعمر البشري في المنظومة التربوية حتى نستطيع وقف الاحتقان وتحفيز هذه الأطر للمزيد من العطاء والجودة، كما انه من اللازم تحسين وتعميم الخدمات الصحية، فالحق في الحياة والتطبيق أهم حق من حقوق الإنسان وأهم واجب على الدولة تجاه مواطنيها، لذلك لا بد من تحسين وتجويد الخدمات الصحية بتعميم المستشفيات على مختلف ربوع المملكة وخلق توازن في عدد الأطباء على مستوى ربوع المملكة، كما أن حزب العهد الديمقراطي كان دائماً يدعو إلى سكن لائق للمواطن والمواطنة لحفظ كرامته ويصونها، ومن هنا ندعو إلى إعادة النظر في أنماط السكن خاصة وأن السكن الاقتصادي أثبت عدم جودته، وهنا لا بد من معالجة إنسانية وانصافية لقاطني السكن العشوائي باعتماد مقاربة تشاركية.

## 5- تفعيل ورش الجهوية لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وخلق عدالة محالية

إن الجهوية المتقدمة هي ورش مجتمعي حقق توافقا وإجماعا وطنيا على اعتبار أنها المدخل السليم لتحديث هياكل الدولة وإصلاح منظومة الحكامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، لذلك فمسألة تنزيلها تنزيلا سليما ووضع آليات للمتابعة مقترنة بالمحاسبة، مع اعتماد منطق التضامن بين الجهات بشكل موضوعي لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني داخليا



وخارجيا وكذلك هي المحرك الأساسي لتحقيق عدالة اجتماعية ومجالية تربطه اعتماد حكمة  
ترايبية قائمة ، ربط المسؤولية بالمحاسبة ووضع آليات مراقبة شفافة تكون قائمة على  
مراقبة حقيقة لتدبير الشأن الجهوي .

وهكذا فحزب العهد الديمقراطي يعتبر أن إعادة النظر في النموذج التنموي الحالي  
تقتضي بالإضافة لما أسلفنا ذكره ضرورة إعادة النظر في الركائز القانونية وتقبلها بما  
يضمن ترسيخ دولة الحق والقانون، ودعم الابتكار والإبداع والعناية بالطاقات الشابة  
وتحقيق مساواة فعلية بين الرجل والمرأة، كما يلج على ضرورة العناية بالتكنولوجيا  
والانفتاح على الجيل الجديد من التكنولوجيا والعلوم الحديثة ، كما يؤكد حزب العهد  
الديمقراطي ضرورة انفتاحنا على تجارب ناجحة في مجال التعليم والصحة وبناء الإنسان  
الاستفادة مع الحفاظ على الخصوصية المغربية والمورث الثقافي والمجتمعي المغربي .

### ثالثا: التخليق ودمقرطة السبيل الأنجع لأي نموذج ناجح ومنصف وعادل

إن حزب العهد الديمقراطي يعتبر التخليق أحد المفاتيح القادرة على تحقيق تنمية  
مجتمعية ونهضة اقتصادية وثورة فكرية فتخليق الحياة العامة يحيل إلى فلسفة أكيدة وهي  
محاربة الفساد بمختلف أشكاله ومن ثم إعادة الثقة للمؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة  
وفي ذات الوقت خلق جيل مخلق مؤمن بالقيم الأخلاقية والصدق والأمانة وحب الوطن، لذلك

فإننا نعتبر أن تخليق الحياة العامة هي المدخل الأولي لخلق تنمية حقيقية ولبناء نموذج تنموي جديد شامل منصف عادل ناجح، وهذا التخليق يجب أن يندمج مع ديمقراطية الحياة العامة من خلال خدمة الإدارة للمواطنين بشكل متساو دون اعتبار لامتيازات سلطوية أو عائلية أو سياسية وهو ذات الأمر الذي سيحقق أمام القضاء ليصبح لدينا مجتمع مخلق إداريا سياسيا اقتصاديا ، عدالة ، تعليميا ، صحيا ، تدبيريا، أمنيا في مختلف المجالات والميادين، فالإنسان أولوية الأولويات وزرع قيم الأخلاق والمبادئ هي رهان نجاح النموذج التنموي الجديد .